الفصل الثاني

السياسة الخارجية

لقد سبق وأن عرفنا السياسة الخارجية بأنها القرارات التي تحدد أهداف الدولة الخارجية والاعمال التي تتخذ لتنفيذ تلك القرارات. وفي هذا الفصل سنتناول بشيء من التفصيل الاعتبارات التي تؤخذ عند تحديد الهدف الخارجي العام للدولة. والكيفية التي يتم بها تحويل الهدف العام الى قرار محدد أي صناعة القرار، والوسائل التي تستخدم التنفيذ القرار متى ما تم اتخاذه.

ان سياسات الدول ليست من صنع الدول ذاتها وانما هي من صنع افراد رسميين يمثلون الدولة و يعرفون بصناع القرارات. وحتى تكون القرارات السياسية حكيمة يجب ان تخدم المصلحة الوطنية وتبنى على أسس علمية وتأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية. ولتحقيق هذه المتطلبات الاساسية للقرارات الحكيمة يجب تحديد هدف السياسة الخارجية تحديدا دقيقا. وهذا يتطلب معرفة العوامل التي تحدد الاطار العام للسياسة الخارجية للدولة مثل الموقع الجغرافي، الموارد الطبيعية، المنشآت الصناعية والعسكرية، السكان، القيادة السياسية، الايديولوجية، وجهاز الاعلام.

وبعد تحديد الهدف الخارجي العام للدولة تأتي عملية صناعة القرارا وهي العملية التي يتم من خلالها تحويل الهدف القومي العام الى قرار محدد. وعملية صناعة القرارا عملية في غاية التعقيد لأنها تختلف من دولة الى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة وفي داخل الدولة، وبغض النظر عن طبيعة نظامها السياسي، يشارك في عملية صناعة القرار عدد من الاجهزة الحكومية وغير الحكومية والتي لها مواقف مختلفة تجاه كل سياسة ولها المقدرة على التأثير على وجهة القرار

الحكومي. واذا أردنا أن نبسط عملية صناعة القرار فيمكن ان نميز بين مجموعتين: الاجهزة الحكومية والاجهزة غير الحكومية. الاجهزة الحكومية تتمثل بالسلطة التنفيذية وما يتبعها من وزارات ودوائر حكومية والسلطة التشريعية وما تشمله من لجان مختلفة. أما الاجهزة غير الحكومية فهي تشمل الاحزاب السياسية، وجماعات المصالح، الاعلام، والرأي العام.

و يتلو عملية صناعة القرار السعي لتنفيذه وعادة ما يكون لدى الدولة عدد من وسائل تنفيذ القرارات الخارجية. وابرز هذه الوسائل الدبلوماسية، القوات المسلحة، الوسائل الاعلامية، والادوات الاقتصادية. وقد تستخدم الدولة احدى تلك الوسائل لتنفيذ القرار الخارجي، كما قد تستعمل اكثر من وسيلة لتنفيذ قرار واحد. كل هذا يعتمد على طبيعة القرار الخارجي وامكانات الدولة والوسائل المتاحة لها.

obeikandl.com

المبحث الاول

تحديد الاهداف الخارجية

أولا: عوامل السياسة الخارجية Foreign Policy Factors

يميز كل من «كينث تومبسون» و «روي مكريدس» بين ثلاثة أنواع من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية. عوامل مادية دائمة ديمومة نسبية وتشمل الموقع الجغرافي للدولة ومواردها الطبيعية. عوامل مادية أقل ديمومة وتشمل المنشآت الصناعية والعسكرية للدولة. عوامل انسانية ويمثل الجانب الكمي منها عدد السكان في حين يمثل الجانب النوعي منها القيادة السياسية، الايديولوجية، والاعلام[1].

أ ـ العوامل المادية الدائمة ديمومة نسبية:

ونقصد بهذا النوع العوامل التي لا تتغير خلال فترة قصيرة من الزمن. ويحتل الموقع الجغرافي للدولة مكان الصدارة في هذا النوع من العوامل. فكون الدولة داخلية اي لا تقع على منافذ بحرية مثل افغانستان يفرض قيدا على سياستها الخارجية يتمثل في عدم تحملها لنزاع طويل المدى مع الدولة التي توفر لها أقرب منفذ بحري (باكستان). وما قيل عن باكستان وافغانستان يمكن أن يقال عن تأثير الموقع الجغرافي على علاقة سوريا مع لبنان. فكون سوريا محيطة بلبنان من جميع الجهات البرية ـ باستثناء الجهة الجنوبية المجاورة لاسرائيل ـ يفرض قيدا على سياسة لبنان الخارجية يتمثل بالابقاء قدر الامكان على علاقات ودية مع سوريا تكفي لتصدير المنتجات اللبنانية واستيراد ما يحتاجه لبنان من

---

١ ـ كينث تومبسون وروي مكريدس «نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها» في روى مكريدس (مشرف) **مناهج السياسة الخارجية في دول العالم** ترجمة د. حسن صعب (بيروت، دار الكتاب العربي، ١٩٦٦م)، ص ٣٣.

مواد أولية. كما أن موقع بريطانيا ووضعها الجغرافي حتم عليها امتلاك اسطول بحري وتجاري وعسكري لحماية أمنها الاقتصادي والعسكري. وفي هذا المجال يقول السير ايري كراو «أن وضع بريطانيا الجغرافي على جانب المحيط الذي لم يتغير هو الذي املى الطابع العام لسياستها الخارجية كدولة جزيرة تتبعها مستعمرات و يتوقف بقاؤها وحياتها على امتلاكها لقوة بحرية هامة»[٢]. أما كون الدولة محاطة بعدد من الدول مثل الاتحاد السوفييتي والذي يجاوره اكثر من أحد عشر دولة فان مثل هذا الوضع سيكون لصالحه في حالة كونه أقوى من الدول المجاورة سواء كانت منفردة او مجتمعة حيث سيمارس ضغوطاً على الدول المجاورة لانتهاج سياسة خارجية مقبولة منه. لكن تعدد الدول المجاورة سيكون في غير صالحه اذا كان دولة ضعيفة غير قادرة على مقاومة أي تحالف من الدول المجاورة يسعى لتهديد أمنه. وهذا يعطينا صورة لوضع المملكة. فالمملكة يجاورها ثمان دول ولها العديد من المنافذ البحرية سواء على الخليج العربي أو البحر الأحمر مما أعطاها مرونة عالية في الاستيراد والتصدير. لكن سعة رقعتها الجغرافية وطول حدودها وتعدد الدول المجاورة لها زاد من مسؤولياتها الأمنية وفرض عليها بناء قوة عسكرية بحرية و برية وجوية لحماية اقليمها وحراسة حدودها. لا شك أن التطور التكنولوجي قد قلل من أهمية العامل الجغرافي، لكنه لم يقض عليه. فتقدم اليابان و بريطانيا التكنولوجي لم يقض على حقيقة ان هاتين الدولتين تقعان في جزر مفصولة عن بقية العالم ببحار وان بقاءهما يعتمد على امتلاكهما اسطولاً بحرياً يضمن لهما الاتصال مع بقية اقطار العالم. كما ان اتساع الاراضي السوفيتية والصينية جعل من الصعب غزو هذه الاراضي واحتلالها بسهولة رغم التطور التكنولوجي الذي شهدته الاسلحة الحربية.

أما الموارد الطبيعة فهي تشكل العامل الثاني من العوامل المادية الدائمة ديمومة نسبية. وفي الموارد الطبيعية يمكن ان نركز على انتاج السلع الاستراتيجية ونعني بها البترول والمواد الغذائية. فالبترول يعتبر في عالمنا العاصر مادة أساسية في السلم والحرب. ولقد عبر عن هذه الاهمية «كليمنصو» رئيس وزراء فرنسا خلال

---

٢ - كينث تومسون وروي مكريدس، **المصدر نفسه**، ص ٣٥.

الحرب العالمية الأولى، حينما قال «ان نقطة من البترول تساوي نقطة دم من دماء جنودنا». ففي السلم يعتبر البترول المقوم الاساسي للحياة الاقتصادية والصناعية. فكل حركة النقل تعتمد على البترول. والبترول يمثل مصدر الطاقة الوحيد للعديد من الصناعات والخدمات. كما أنه يدخل كمادة أولية للعديد من الصناعات الاساسية. وفي الحرب يلعب البترول دوراً اكثر اهمية. اذ ان كل الاسلحة الحربية الحديثة تعتمد على الطاقة المولدة من مشتقاته. فانعدام البترول أو نقصه في دولة ما يعني هزيمة مؤكدة لقواتها[3]. لقد اصبح البترول بسبب اهميته الاستراتيجية عنصراً هاماً في السياسة الدولية اذ ان امتلاك بعض الدول له مثل المملكة جعلها تحتل مكانة مرموقة في المجتمع الدولي واعطاها نفوذاً لا يمكنها الحصول عليه بدونه. كما ان اعتماد الدول الصناعية على البترول المستورد اضعف من قوتها وجعلها تفقد بعض النفوذ لصالح الدول المصدرة. لقد أدركت كل من الدول المصدرة والمستوردة اهمية البترول ودوره في السياسة الدولية. لذا سعت لتطوير نوع خاص من العمل الدبلوماسي للتعامل مع البترول كعامل في السياسة الدولية وهذا النوع الخاص من الدبلوماسية تطور واصبح يعرف في الوقت الحاضر «بدبلوماسية البترول» Oil Diplomacy[4].

وفيما يتعلق بانتاج المواد الغذائية فهو من الأهمية بمكان لأن من الاهداف الاساسية للدولة في سياستها الخارجية ضمان بقاء كيان الدولة وشعبها. ان تمتع بعض الدول - مثل الولايات المتحدة الامريكية - بشبه اكتفاء ذاتي من المواد الغذائية جعلها في مركز قوة وفي مأمن من أية ضغوط خارجية تمارس ضد معيشة شعبها. بل ان الاكتفاء والوفرة في المواد الغذائية اللتين تنعم بهما الولايات المتحدة جعلها تستغل هذا العنصر من عناصر قوتها لتحقيق بعض اهدافها الخارجية. كما ان نقص المواد الغذائية في بعض الدول يجعلها في مركز ضعف، لأن كل حكومة ملزمة بتأمين حد معقول ومقبول من مستوى المعيشة

3- Hans J. Morgenthau, **Politics Among Natipns; The Struggle for power & peace,** (New York. Alfred A.Knopf, 1973) p. 117-118.

4-. Sheikh Rustum Ali, **Saudi Arabia & Oil Diplomacy** (New York. Praeger Publisher, 1976) Chapter Five & Six. See also Jordan J. Paust & Albert P. Blaustein, **The Arab Oil Weapon** (New York. Oceana Publications, 1977) Part II.

للشعب وهذا ما يدفعها للتنازل عن بعض الطموحات الخارجية من اجل الحصول على امدادات المواد الغذائية. ان نقص المواد الغذائية وتوفرها له اثر اكبر في وقت الحروب والازمات حينما تكون المواصلات عرضة للخطر و يكون الخيار الوحيد أمام الدولة هو الاعتماد على انتاجها القومي واحتياطيها الاستراتيجي من المواد الغذائية. لقد كان من الاسباب الرئيسية التي دفعت المانيا في الحرب العالمية الاولى والثانية الى تصعيد الحرب ومحاولة حسمها بسرعة قلة مخزونها من المواد الغذائية. أما بريطانيا فلقد واجهت ازمة بقاء خلال الحرب العالمية الثانية حينما دمرت الغواصات والطائرات الألمانية مواصلاتها مع الخارج في الوقت الذي لا تنتج فيه أكثر من ٣٠٪ من حاجاتها من المواد الغذائية.

ب ـ العوامل المادية الأقل ديمومة:

وهذا النوع من العوامل أقل استمرارا او ديمومة من العوامل السابقة. وهو يتمثل في المنشآت الصناعية والعسكرية. بالنسبة للمنشآت الصناعية اصبحت تشكل عنصرا هاما في قوة الدولة. وهذه المنشآت هي التي مكنت بريطانيا لفترة من الزمن ان تتحكم في توازن القوى العالمي، وهي التي أعطت اليابان مكانة مرموقة في المجتمع الدولي، وأخيرا هي التي جعلت روسيا وأمريكا القوى الاعظم في المنظومة الدولية. ان توفر المنشآت الصناعية في دولة ما لا يعكس فقط مستوى المعرفة التقنية التي وصلت اليها الدولة ومدى تقدمها وانما يعكس ايضا مقدرتها الاقتصادية والتي من خلالها يمكن ان تبني قوة سياسية. لقد اصبح تطوير المنشآت الصناعية هدفا قوميا لكل الدول سواء المتقدمة منها أو التي في طور النمو. وما مجمع الجبيل و ينبع الصناعي في المملكة الا تجسيد وخطوة نحو تحقيق هذا الهدف القومي[٥]. ان التقدم في أسلوب حياة الأمم والانسان جعل توفير المنتجات الصناعية وبالذات التكنولوجية منها لا يقل اهمية عن توفير المواد الغذائية. فالتكنولوجيا وما توفره من وسائل اتصالات وخدمات أصبحت اساسا للتغذية الفكرية والراحة الاجتماعية مثلما الغذاء يمثل اساسا لبقاء الانسان.

---

٥ ـ غازي عبد الرحمن القصيبي، **الجبيل وينبع: كيف ولماذا؟** (الرياض: نبراس للاعلام، ١٤٠١هـ).

أما المنشآت العسكرية فهي عادة ما تقترن بالمنشآت الصناعية، والأمم المتقدمة في المنشآت الصناعية عادة ما تكون لديها القاعدة للانطلاق في بناء المنشآت العسكرية. ان دور المنشآت العسكرية كعامل في السياسة الخارجية يفوق دور المنشآت الصناعية لسبب رئيسي وهو أننا نعيش في مجتمع دولي يحكمه توازن القوى بين دوله الصغرى وتوازن الرعب بين دوله الكبرى. لقد احتل كل من الاتحاد السوفييتي واسرائيل مكانة بارزة في المجتمع الدولي بسبب ما لديهم من منشآت عسكرية ولم يتردد كل منهما في الاستفادة من تلك المنشآت في تحقيق اهدافه الخارجية خصوصا الامنية منها. وعندما نتكلم عن المنشآت العسكرية يجب ان لا نقيد مفهومنا بالمنشآت الحربية كالمصانع وانما يجب ان يتسع المفهوم ليشمل عدد الجيش وعتاده ومبدأه الاستراتيجي. فالمصانع الحربية سوف لن يكون لها أهمية ما لم يتوفر عدد من الجيش قادرا على وراغب في استخدام ما تنتجه المصانع لتحقيق الاهداف العسكرية المنشودة. وكذلك فان المبدأ الاستراتيجي له أهمية أيضا. فاحيانا تتوفر الاسلحة الحديثة والعدد الكافي من المقاتلين لكن خطة القتال تكون خطة فاشلة وهذا يؤدي الى فشل كافة المجهودات الحربية.

جـ ـ العوامل الانسانية:

ويتمثل جانبها الكمي بالسكان. وللسكان دور بارز في التأثير على السياسة الخارجية للدولة وذلك من خلال تأثيره على قوتها الوطنية. ففي السلم كثرة السكان تساعد على تحقيق عنصر اساسي من عناصر الانتاج وهو العمل. فبدون توفر هذا العنصر تكون عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية متوقفة على استقدام عمالة اجنبية. وهذه العمالة الاجنبية قد يكون من الصعب على بعض الدول استقدامها لاعتبارات مالية. أما الدول القادرة على استقدامها فستواجه مشاكل اجتماعية نتيجة لاختلاف القيم والعادات والمفاهيم بين السكان الاصليين والمستقدمين. ان الدول الصناعية والقوية سواء في المعسكر الشرقي او الغربي لديها عدد كافي من السكان لتحقيق متطلبات تنميتها الاقتصادية. وفي الحرب يبرز عدد السكان اكثر اهمية اذ أنه رغم التطور التكنولوجي في الاسلحة الحربية وفي طريقة استخدامها لا يزال لعدد الجنود دور في نتيجة المعارك. فلا تزال للدول التي لديها كثافة سكانية سيطرة في القيادة الاقليمية. فرغم الخبرة

والكفاءة القتالية التي يتمتع بها جيش فيتنام الشمالية الا أنه واجه صعوبات في الصمود حتى لفترة محدودة أمام القوات الصينية في الحرب التي جرت بين الدولتين عام ١٩٧٩م، وذلك بسبب كثافة القوات الصينية. وفي الحرب العراقية ـ الايرانية والتي لا تزال مستمرة استفادت ايران من تفوقها على العراق في العنصر البشري لتطويل أمد الحرب وتحويلها من حرب خاطفة الى حرب استنزاف تعتمد على عدد ونوعية المقاتلين اكثر مما تعتمد على الاسلحة المتاحة ونوعيتها.

أما الجانب النوعي للعوامل الانسانية فيتمثل بالقيادة، الايديولوجية، والاعلام. فللقيادة دور بارز في توجيه السياسة الخارجية للدولة. فالزعيم سواء كان ملكا أو رئيسا هو الذي يتولى المبادرة بالتعاون مع مستشاريه في اقتراح السياسة الخارجية. وعندما نتحدث عن القيادة فان هذا يتطلب معرفة شخصية القادة في البلاد وملاحظتهم ملاحظة تجريبية للتعرف على خلفيتهم الاجتماعية وانتمائهم الطبقي ووضعهم المادي والتزاماتهم العقائدية والدينية وسلوكهم الشخصي والرسمي. فكل هذه الاعتبارات تؤثر في الزعيم وبالتالي تؤثر في توجيه السياسة الخارجية. فكون الزعيم ينتمي لحزب سياسي معين أو يلتزم بعقيدة سياسية او دينية يترتب على ذلك مراعاة الزعيم عند توليه السلطة لبرنامج الحزب السياسي الذي ينتمي اليه وتعليمات العقيدة السياسية او الدينية التي يلتزم بها. وبالاضافة الى معرفة التزامات الزعيم الحزبية والعقائدية يجب معرفة سلوك الزعيم في اتخاذ القرارات. هل الزعيم مثلا يتسرع وينفرد في اتخاذ القرارات؟ أم أنه يتروى ويحبذ الصبر ويتبادل الرأي قبل الاقدام على فعل أو رد فعل في السياسة الخارجية؟.

أما الايديولوجية فهي تشكل عادة الاطار العام للسياسة الخارجية للدولة وما زاد من اهميتها في السياسة الخارجية التزام الدول العظمى بها. انه من الصعب على دولة ايديولوجية مثل الاتحاد السوفييتي ان يسلك نهجا مخالفا بصورة جذرية لمبدىء الماركسية ـ اللينينية. وحتى أن أرغم على الخروج على مبادىء الماركسية خدمة لمصالحه القومية فانه يبذل كثيرا من الجهد لتفسير هذا الخروج على أنه تنازل تكتيكي مؤقت فرضته ظروف مؤقتة. ان الايديولوجية عادة ما

تكون المصدر الاساسي للمبادىء العامة للدولة والتي تشكل الدليل الرئيسي للسياسة الخارجية. فانطلاقا من التزام كثير من الدول العربية بالقومية العربية كأيديولوجية ترتب عليه التزام هذه الدول بمبدأ الوحده العربية وأصبحت أية خطوة ضد الوحدة خروجا على الايديولوجية القومية وعملا منافيا للولاء القومي. ان التفسير الاساسي للتقارب بين الدول الغربية الرأسمالية او بين الدول الشرقية الاشتراكية هو الانتماء الايديولوجي المشترك والذي انبثق منه وحدة المصالح والعدو المشترك. فالايديولوجية اذا هي العامل الاساسي الذي بنيت عليه التكتلات السياسية، والاقتصادية، والعسكرية المعاصرة.

ولا يقل دور الاعلام في التأثير على السياسة الخارجية عن دور الايديولوجية. فالاعلام يلعب دورا مزدوجا في التأثير على السياسة الخارجية. فهو من ناحية يمد صناع السياسة الخارجية في الدولة بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرار السياسي. لقد تطورت وسائل الاعلام في الدول الديمقراطية واصبح لديها مقدرة تفوق مقدرة الحكومات في الحصول على المعلومات وتحليلها. ومن ناحية أخرى يؤثر الاعلام على مواقف الجماهير و يلعب دورا بارزا في دعم أو رفض سياسة الحكومة الخارجية. ان دعم الجهاز الاعلامي لسياسة الحكومة الخارجية سيساعد الحكومة على الحصول على الدعم الشعبي لسياستها ويجعل قراراتها قرارات ديمقراطية تتمتع بدعم معنوي عال. أما وقوف الجهاز الاعلامي ضد سياسة الحكومة فانه سيحد من مقدرة الحكومة على التحرك عند تنفيذ السياسة وسيقلص من الدعم لها مما يجعلها تنطلق في تنفيذ قراراتها من اساس ضعيف يحول دون تحقيق الاهداف المرجوة من اتخاذ القرار[٦].

ثانيا: الاهداف القومية: National Goals

ليس من السهل تحديد الهدف القومي الخارجي لدولة من الدول. فنادرا ما تكون الاهداف الحقيقية علنية. وأمام رغبة الدول النشطة في المجتمع الدولي في اخفاء نواياها الحقيقية يكون تحديد الاهداف القومية للدولة مجرد افتراضات اولية.

---

٦ - تومبسون، ومكريدس، **المصدر نفسه**، ص ٤٨ - ٤٩.

يعرف الأستاذ «اسماعيل صبري مقلد» الهدف القومي بأنه «وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤكدة لتحقيقه عن طريق تخصيص ذلك القدر الضروري من الجهد والامكانيات التي يستلزمها الانتقال بهذا الوضع من مرحلة التصور النظري البحت الى مرحلة التنفيذ»[٧]. والاوضاع الخارجية للدول عادة ما يحددها صناع القرارات في الدولة و يأخذون بعين الاعتبار عند تحديدها الجوانب السابق ذكرها وهي العوامل المؤثرة في سياسة الدولة الخارجية واتجاه الدولة وفهمها لدورها في المجتمع الدولي.

ان أول هدف قومي لأي دولة هو حماية الاقليم من أي عدوان خارجي او تفكك داخلي. والعدوان الخارجي عادة يأتي من دول مجاورة، أما التفكك الداخلي فهو يأتي من الحركات الانفصالية التي تنشأ في الدولة وتسعى للحصول على الاستقلال السياسي الكامل والتحول الى دولة مستقلة. فالدولة عادة ما توظف كل امكانياتها القومية وجهودها الخارجية لردع المعتدي من الخارج والحيلولة دون الانفصال من الداخل. وبالاضافة الى المحافظة على كيان الدولة من العدوان الخارجي والانفصال الداخلي فان حماية الاقليم تعني ايضا حمايته من القيم الخارجية التي يشكل دخولها له أثر على تماسكه وولاء سكانه. فأحيانا تواجه الدولة غزوا فكريا او ترويجا عقائديا يهدف الى تغيير سلم أولويات ولاء المواطن لصالح الأفكار والقيم الخارجية وعلى حساب الانتماء للوطن والامة، وهذا يمثل خطرا على أمن الدولة وتماسك شعبها. كما أن حماية الاقليم تعني ايضا حماية النظام السياسي الحاكم للاقليم اذا كان هذا النظام يمثل معنى خاصا بالنسبة للشعب. فحماية النظام تعني حماية القيادة التي تمثل المجتمع ورغباته وتجسد ارادة الشعب وتطلعاته واسقاط النظام دون رغبة الشعب سحقا للارادة الشعبية واستئصالا للشخصية القومية.

أما الهدف القومي الثاني فهو تنمية امكانيات الدولة من القوة. فحماية الاقليم سوف لن تتم الا بتوفر القوة القومية الكافية لردع المعتدي أو المنشق

---

٧ - اسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات** (الكويت: جامعة الكويت - كلية التجارة ١٩٧٩م)، ص ١٢٨.

وهزيمته في حالة اقدامه على الاعتداء او الانفصال. ان تنمية القوة يتطلب في الوقت الحاضر امكانات كبيرة يصعب على أية دولة بمفردها توفيرها مما يفرض عليها التعامل مع الآخرين لتوفير الجهد والامكانيات المطلوبة عن طريق شراء السلع والخدمات اللازمة للأمن القومي او عن طريق التعاون والتحالف. ونجاح الدولة في الحصول على الامكانيات المطلوبة يتطلب سياسة خارجية فعالة ودبلوماسية نشطة تستطيع اقناع الآخرين بالموافقة على ما تطلبه الدولة من سلع وخدمات للمحافظة على أمنها أو الدخول معها في تحالف أو تعاون يضمن بقاءها وتماسك كيانها.

والهدف القومي الثالث هو رفع مستوى رفاهية المواطن لقد احتل هذا الهدف مكانة بارزة في سلم أولويات الاهداف القومية خصوصا في الدول المتقدمة والتي اصبح امنها القومي ليس بمشكلة بل ان مشكلتها توفير مستوى مقبول من الرفاهية لمواطنيها[8]. لقد أصبحت البطالة والتضخم وانخفاض معدل النمو الاقتصادي هي المشاكل التي تشغل بال حكومات الدول المتقدمة حيث أصبح بقاء الحكومات في السلطة رهينا بحل هذه المشاكل الاقتصادية. وأمام بروز هذه المشاكل واهميتها كرست السياسات الخارجية للدول المتقدمة للبحث عن حلول لها. لذا ظهرت «الدبلوماسية الاقتصادية» التي تجعل من تحسين الوضع الاقتصادي للدولة هدفا لها وتسعى لتحقيق هذا الهدف عن طريق وسائل اقتصادية مختلفة مثل التكتلات الاقتصادية والتسهيلات المالية والتجارية. وحتى في الدول المتخلفة أصبحت التنمية الاقتصادية هدفا اساسيا تنشده في سياستها الخارجية. ولتحقيق هذا الهدف قامت الدول المتخلفة بتحسين علاقاتها الدبلوماسية مع الدول المتقدمة والدول الغنية ومع مؤسسات التنمية الدولية والاقليمية والتي تستطيع ان تقدم لها العون وتساعدها على تحقيق خططها التنموية وطموحاتها القومية.

والهدف الرابع للسياسة الخارجية هو التوسع. والميل للتوسع يعتبر جزءا من

8- Wolfrom F. Hanrieder, "Dissolving International Politics: Reflections on the nation-state" **The American Political Science Review,** 72:4, December 1978, p. 1278.

الطبيعة العامة لكل اقوى الكائنة في المجتمع السياسي الدولي. فنمو الطاقات الاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة يخلق فيها نزعة للتوسع[٩]. والتوسع قد يكون عسكريا، سياسيا، او عقائديا. فالتوسع العسكري يتم عادة عن طريق استخدام الدولة لقواتها المسلحة لتوسيع اقليمها. وقد يكون الدافع وراء التوسع الاقليمي اعتبارات اقتصادية مثل ضم مناطق غنية بالموارد الطبيعية، أو اعتبارات عسكرية مثل ضم مناطق لها أهمية استراتيجية، أو اعتبارات قومية مثل ضم مناطق تسكن بها أقليات تربطها بالدولة الساعية للتوسع روابط قومية. كما أن التوسع قد يكون سياسيا وهذا يعني بسط النفوذ السياسي لدولة كبرى على دولة صغرى دون احتلال اقليمها وانما عن طريق اتفاقيات ومعاهدات سياسية. وبواسطة هذه المعاهدات توسع الدولة رقعة نفوذها السياسي مما يعطيها ثقلا أكبر وأهمية اكثر في المجتمع الدولي. أخيرا قد يكون التوسع عقائديا وهذا يعني نشر عقيدة الدولة السياسية في دولة أخرى. ومتى ما وفقت الدولة في نشر عقيدتها السياسية فان هذا يوجد لها حليفا عقائديا يساعدها في تنفيذ سياستها الدولية وتحقيق اهدافها القومية.

وعلى خلاف الهدف السابق والذي يأخذ صفة المبادرة أو السعي للتوسع قد يكون هدف السياسة الخارجية هو الدفاع عن معتقدات الدولة امام التحديات التي تواجهها من المعتقدات الأخرى. وأحيانا يكون التحدي لمعتقدات الدولة قويا لدرجة ان مواجهته تصبح مطلبا قوميا اذ ان تركه سيترك اثرا سلبيا على استقرار النظام السياسي للدولة وعلى قيم ووحدة المجتمع. والدفاع عن معتقدات الدولة يتطلب جهدا كبيرا تسخر فيه كل أدوات السياسة الخارجية وبالذات الدبلوماسية والاعلام لاقناع الدول الأخرى بالكف عن التدخل في معتقدات الدولة ولتعريف المواطنين بخطورة الغزو العقائدي الخارجي واثره على شخصية الأمة ووحدتها.

أخيرا هناك هدف السلام الدولي. وهذا الهدف غالبا ما يكون هدفا علنيا لكل الدول. فكل دولة تريد ان تعلن انها تنتمي الى مجموعة الدول «المحبة للسلام» لما في هذه الرغبة العلنية من خدمة اعلامية وأمنية للدولة.

---

٩ - مقلد ، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

فمحبة الدولة للسلام العالمي شرط أساسي لعضوية الأمم المتحدة ووسيلة هامة لجذب احترام وتعاطف المجتمع الدولي. كما أن تطور الاسلحة وقوتها التدميرية جعل الحرب وسيلة غير مرغوبة لضمان بقاء الدولة وحل محلها السلام كوسيلة للبقاء والاستقرار. لكن ما يجب ادراكه هو أن كثير من الدول تعلن ان السلام الدولي هدف قومي الا أنها في ممارستها وسلوكها تسعى لتقويض السلام العالمي ولتحقيق المزيد من المصالح القومية. لذا فان هدف السلام العالمي وان كان هناك اجماع بين الدول على اعلانه كهدف قومي فان الدول تختلف في اخلاصها لهذا الهدف وسعيها الحقيقي لتجسيده.

obeikandl.com